حديث «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَبِيئَةٌ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ، فَلْيَفْعَلْ» دراسة نقدية

دكتور/ عبد العزيز أحمد محمد سليمان العبَّاد
معلم تربية إسلامية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد ،،،

فإن من الأحاديث التي تداولها الخطباء واشتهر بين عدد من الناس صحته مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ حديث: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَبِيئَةٌ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ، فَلْيَفْعَلْ»، وبعد البحث لم أجد دراسة مفصلة تبين وجهة النظر الأخرى في حكم الحديث وبيان ما فيه من علل إن وجدت، فأحببت التحقق من صحة هذا الحديث وبيان درجته.

سبب البحث:

أن هذا الحديث اشتهرت صحته فعزمت على التحقق من ذلك من خلال دراسة طرقه وأسانيده والمقارنة بينها.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة مفصلة حول هذا الحديث سوى ما كتبه الشيخ الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الصحيحة[1] والتي خلص فيها إلى صحة الحديث.

أهداف البحث:

١- جمع طرق الحديث وأسانيده من كافة المصادر المتاحة.

٢- دراسة تلك الطرق وبيان حكم الحديث.

[1] سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٣٩٩).

٣- ذكر أحاديث وآيات بنفس المعنى الوارد في الحديث.

٤- ذكر نماذج وتطبيقات السلف والعلماء لما تضمنه الحديث

مشكلة البحث:

هل الحديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ؟ وما سبب تصحيح الشيخ الألباني للحديث ؟ وهل هذا السبب كاف لتصحيح الحديث ؟

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، فتتبعت طرق الحديث من جميع المصادر المتاحة، وذكرت من أخرجه مع بيان من روي عنهم الحديث من الصحابة رضي الله عنهم مع بيان حكم تلك الطرق والحديث ككل.

التخريج:

أذكر اسم الراوي وبعده بين معكوفتين [ ] أذكر الحكم الراجح في جرحه وتعديله.

التمهيد:

أولاً: شرح معنى الخبيئة من العمل الصالح:

المقصود بالخبيئة من العمل الصالح هو:

العمل الذي يُثاب عليه ويكون مخفياً ومستوراً عن الناس[1].

ثانياً: نصوص شرعية في إخفاء العمل الصالح

يمكننا تقسيم النصوص الواردة في إخفاء العمل الصالح إلى قسمين:

القسم الأول: نصوص عامة دون تحديد لعبادة بعينها، ومنها:

- عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن الله يحب العبد التقي، الغني، **الخفي**»[2].

قال القرطبي:

((والخفي: يعني به الخامل الذي لا يريد العلو فيها، ولا الظهور في مناصبها، وهذا نحو ما قال في حديث آخر في صفة ولي الله: وكان غامضا في الناس أي: لا يعرف موضعه ولا يؤبه له))[3].

قال ابن القيم[4]:

((قَوْلُهُ[5]: أَصْحَابُ السِّرِّ: هُمُ الْأَخْفِيَاءُ الَّذِينَ وَرَدَ فِيهِمُ الْخَبَرُ قَدْ يُرِيدُ بِهِ: حَدِيثَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ. حَيْثُ قَالَ لَهُ ابْنُهُ: أَنْتَ هَاهُنَا وَالنَّاسُ يَتَنَازَعُونَ فِي الْإِمَارَةِ؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ»)).

قال ابن الملَك:

((الخفيَّ" عن أعين الناس في نوافله؛ لئلا يُداخلَه الرياء، وقيل: الخفيُّ مَن لا يتكبَّر على الناس ولا يفتخر عليهم بالمال، بل يجعل نفسَه منكسرةً من التواضع،

---

[1] النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣)، التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٣٩٥)، فيض القدير (٦/ ٥٤)، التنوير شرح الجامع الصغير (١٠/ ٨٣).

[2] رواه أحمد في المسند (١٤٤١ و ١٥٢٨)، ومسلم في الصحيح (٢٩٦٥).

[3] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ١٢٠).

[4] مدارج السالكين (٣/ ١٦٢).

[5] يعني أبا إسماعيل الأنصاري.

وقيل: أراد به خفيَّ الذِّكر لخموله، أو قليل التردُّد والخروج إلى الأسواق ونحوها))[1].

قال الملا علي القاري:

((أَيِ: الْخَامِلَ الْمُنْقَطِعَ لِعِبَادَةِ رَبِّهِ الْمُشْتَغِلَ بِأُمُورِ نَفْسِهِ، أَوِ الْخَفِيَّ الْخَيْرِ بِأَنْ يَعْمَلَهُ وَيَصْرِفَ مَالَهُ فِي مَرْضَاةِ رَبِّهِ حَيْثُ لَا يُطْلِعُ عَلَيْهِ غَيْرَهُ، الشَّامِلَ لِلْفَقِيرِ أَيْضًا، كَمَا وَرَدَ: «حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ))[2].

- ومما نُقل عن السلف في ذلك: قال عبد الله بن داود الخريبي رحمه الله: «كانوا – أي: السلف – يستحبُّون أن يكون للرجل خبيئةٌ من عملٍ صالحٍ، لا تعلم به زوجته ولا غيرها»

ثانياً: نصوص في عبادات محددة، فمن ذلك:

١– صدقة السر:

– قال تعالى: {{إن تبدوا الصدقات فنعما هي، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير}}.

– عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ الله يوم الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ يوم لَا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ وذكر منهم ((وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حتى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ ما صَنَعَتْ يَمِينُهُ))[3].

– ما روي عن بعض الصحابة موصولاً[4]، وروي مرسلاً عن بعض التابعين[5]، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((صدقة السر تطفئ غضب الرب))[6].

٢– الذكر والدعاء:

o قال تعالى عن زكريا عليه السلام: {ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا . إذا نادى ربه نداء خفيا}(مريم:٢ــ٣).

---

[1] شرح المصابيح لابن الملك (٥/ ٤٢٨).

[2] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٣٠٦).

[3] صحيح البخاري (٦٦٠ و ١٤٢٣ و ٦٨٠٦)، صحيح مسلم (١٠٣١).

[4] بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (١/ ٣٩٧)، المعجم الأوسط (٣٤٩ و ٣٤٥٠ و ٦٠٨٦)، معجم ابن المقرئ (٤٣٣).

[5] الأموال لابن زنجويه (٢/ ٧٦٠).

[6] صححه الشيخ الألباني رحمه الله بمجموع طرقه وشواهده في السلسلة الصحيحة (١٩٠٨) وقد توسع رحمه الله في تخريج طرق وشواهد الحديث.

o وقال سبحانه : {ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ}(الأعراف:٥٥).

o عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: ((الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسرُّ بالقرآن كالمسرِّ بالصدقة))[١].

قال الترمذي بعد إخراجه للحديث: ((ومعنى هذا الحديث أن الذي يسرُّ بقراءة القرآن أفضلُ من الذي يجهر بقراءة القرآن؛ لأن صدقة السِّر أفضل عند أهل العلم من صدقة العلانية)).

٣- الصلاة:

o حديث عبد الله بن سلام ــ رضي الله عنه ــ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَفْشُوا السَّلَامَ وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَصِلُوا الأَرْحَامَ، **وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ** تَدْخُلُوا الجَنَّةَ بِسَلَامٍ»[٢].

o عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (تطوُّعُ الرجل في بيتِه يزيدُ على تطوُّعِه عندَ الناس، كفضلِ صلاة الرجل في جماعةٍ على صلاتِه وحدَه)[٣].

قال التابعي حسّان بن عطيّة: "صلاة الرّجل عند أهله من عمل السرِّ"[٤].

ثالثاً: متى يكون الإظهار أفضل ؟

استثنى عدد من أهل العلم من يقتدي الناس به من استحباب الإخفاء؛ فقالوا بأن الإبداء في حقه أوْلى ، وقد جاء في الحديث من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً.

قال الحافظ ابن حجر:

((قَالَ بن عَبْدِ السَّلَامِ: يُسْتَثْنَى مِنِ اسْتِحْبَابِ إِخْفَاءِ الْعَمَلِ مَنْ يُظْهِرُهُ لِيُقْتَدَى بِهِ أَوْ لِيُنْتَفَعَ بِهِ كَكِتَابَةِ الْعِلْمِ.

---

[١] رواه أحمد في المسند (١٧٣٦٨ و ١٧٤٤٤ و ١٧٧٩٦)، وأبو داود في السنن (١٣٣٣)، والترمذي في السنن (٢٩١٩)، والنسائي في الكبرى (٢٣٥٣)، وصححه الألباني في أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (٢/ ٤٢٧) وصحيح أبي داود "الأم" (١٢٠٤).

[٢] مسند أحمد (٢٣٧٨٤)، سنن ابن ماجه (١٣٣٤ و ٣٢٥١)، سنن الترمذي (٢٤٨٥).

قال الترمذي: ((صحيح))، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٦٩).

[٣] رواه عبد الرزاق في المصنف (٤٨٣٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦٤٥٥) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣١٤٩).

[٤] حلية الأولياء للأصبهاني (٦/ ٧٢).

وَمِنْهُ حَدِيثُ سَهْلٍ الْمَاضِي فِي الْجُمُعَةِ لِتَأْتَمُّوا بِي وَلْتَعْلَمُوا صَلَاتِي.
قَالَ الطَّبَرِيُّ كَانَ بن عمر وبن مَسْعُودٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ يَتَهَجَّدُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ وَيَتَظَاهَرُونَ بِمَحَاسِنِ أَعْمَالِهِمْ لِيُقْتَدَى بِهِمْ.
قَالَ فَمَنْ كَانَ إِمَامًا يُسْتَنُّ بِعَمَلِهِ عَالِمًا بِمَا لِلَّهِ عَلَيْهِ قَاهِرًا لِشَيْطَانِهِ اسْتَوَى مَا ظَهَرَ مِنْ عَمَلِهِ وَمَا خَفِيَ لِصِحَّةِ قَصْدِهِ وَمَنْ كَانَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَالْإِخْفَاءُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى عَمَلُ السَّلَفِ))[1].

[1] فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣٣٧).

المبحث الأول: دراسة الحديث

المطلب الأول: حديث الزبير بن العوام:

عن الزبير بن العوام رضي الله عنه: ((من استطاع منكم أن تكون له خبيئة من عمل صالح فليفعل)).

الفرع الأول: التخريج:

رواه إسماعيل بن أبي خالد [وهو ثقة معروف[1]]، عن قيس بن أبي حازم [وهو ثقة معروف[2]]، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، وقد اختلف عنه في رفعه ووقفه:

فرواه عن إسماعيل **موقوفاً** كل من:

١- شعبة بن الحجاج[3] (ت١٦٠هـ) وهو من مشاهير الحفاظ الثقات.

٢- عبد الله بن المبارك[4] (ت١٨١ه)، وهو من مشاهير الحفاظ الثقات، رواه عنه: سويد بن نصر وهو ثقة[5] قال عنه السمعاني: ((راوية عبد الله بن المبارك، وسمع الكتب منه، وكان ثقة ورعا سنياً))[6]، وقد خالفه من هو دونه في الحفظ فرواه عن ابن المبارك مرفوعاً وسيأتي ذكره.

٣- عبدة بن سليمان[7] (ت١٨٧هـ)، وهو من رجال الكتب الستة الثقات[8].

٤- معتمر بن سليمان[9]، (ت ١٨٧هـ) وهو من رجال الكتب الستة الثقات[10].

---

[1] الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٤٤)، تهذيب الكمال للمزي (٣/ ٦٩)، تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٨١٦).

[2] الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٦٧)، تاريخ بغداد للخطيب (١٤/ ٤٦٤)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٩/ ٤٤٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/ ١٩٨).

[3] مسند ابن الجعد (٦٨٢) –ومن طريقه البغوي في معجم الصحابة (٧٩٥) –، الزهد لأبي داود (١١٢)، تاريخ بغداد (٩/ ٥٤).

[4] السنن الكبرى للنسائي (١١٨٣٤).

[5] التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٤٨)، الثقات لابن حبان (٨/ ٢٩٥)، الأنساب للسمعاني (٩/ ٩٤)، تهذيب الكمال (١٢/ ٢٧٢).

[6] الأنساب للسمعاني (٩/ ٩٤).

[7] الزهد لهناد بن السري (٢/ ٤٤٤).

[8] الطبقات الكبرى ط دار صادر (٦/ ٣٩١)، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٦/ ١١٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٥٣٠)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٨/ ٥١١).

[9] الزهد والرقائق لابن المبارك (١١٠٩)، من رواية صاحبه الحسين بن الحسن المرْوَزي ولعلها من زوائده ورواها من طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨/ ٣٩٩).

[10] الطبقات الكبرى ط دار صادر (٧/ ٢٩٠)، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (٨/ ٤٩)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص: ٢٥٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٢٥٠)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٤٢).

٥- مروان بن معاوية[١] (ت١٩٣هـ)، وهو من رجال الكتب الستة الثقات[٢].
٦- أبو معاوية الضرير[٣] (ت١٩٥هـ)، وهو من رجال الكتب الستة الثقات[٤].
٧- وكيع بن الجراح[٥]، (ت١٩٧هـ) وهو من مشاهير الحفاظ الثقات.
٨- يحيى بن سعيد القطان[٦]، (١٩٨هـ) وهو من مشاهير الحفاظ الثقات.
٩- يزيد بن هارون[٧]، (ت٢٠٦هـ)، وهو من رجال الكتب الستة الثقات[٨].
١٠- مسدد بن مسرهد[٩] (ت٢٢٨هـ)، وهو من الثقات المعروفين[١٠].

ورواه عن إسماعيل بن أبي خالد **مرفوعاً** كل من:

١- إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّالْقَانِيُّ[١١] [هو ثقة[١٢]]، عن محمد بْنُ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ [وهو ثقة تكلم فيه بعضهم[١٣]] ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِد.
٢- أبو غياث السمرقندي[١٤]، عن عبد الغفار بن داود البخاري عن عبد الله بن المبارك عن إسماعيل ابن أبي خالد.

وأبو غياث السمرقندي كلاهما لم أجد من ذكرهما بجرح أو تعديل، وعبد الغفار قال عنه ابن حجر: ((مجهول))[١٥]، وأيضاً فهذا الوجه ساقط لمخالفته للوجه الذي رواه سويد بن نصر عن ابن المبارك كما تقدم وهو أوثق وأحفظ.

---

[١] معجم الصحابة للبغوي (٧٩٥).
[٢] الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٢٩)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٧/ ٣٤٧)، تاريخ بغداد ت بشار (١٥/ ١٩١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧/ ٤٠٣).
[٣] الزهد لهناد بن السري (٢/ ٤٤٤).
[٤] الطبقات الكبرى ط دار صادر (٦/ ٣٩٢)، التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (١/ ٧٤)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٧٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ٣٠٣).
[٥] الزهد لوكيع (٢٥٢)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٦٢٥ و ٣٤٧٥١)، الأحاديث المختارة (٣/ ٧٧).
[٦] الزهد لأحمد بن حنبل (٧٧٨)، معجم ابن الأعرابي (١٢٤٠)، علل الدارقطني (٢/ ١٥٣).
[٧] مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٦٢٥ و ٣٤٧٥١).
[٨] الطبقات الكبرى ط دار صادر (٧/ ٣١٥)، تاريخ بغداد ت بشار (١٦/ ٤٩٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٢٦١).
[٩] الزهد لأبي داود (١١٢)، المتفق والمفترق للخطيب(٣/ ١٥٨٠).
[١٠] الطبقات الكبرى (٧/ ٣٠٧)، تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٧٠٠).
[١١] علل الدارقطني (٢/ ١٥٣)، تاريخ بغداد (١٣/ ١٢٩)، الأحاديث المختارة (٨٨٤).
[١٢] تاريخ بغداد (٧/ ٣٤٨)، تهذيب الكمال (٢/ ٤٠٩).
[١٣] الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٨٩)، تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٩٣)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٧٣).
[١٤] المتفق والمفترق (٣/ ١٥٨٠).
[١٥] تقريب التهذيب (ص: ٣٦٠).

وأما رواية الطالقاني عن محمد بن فضيل فهي شاذة، لمخالفته لعشرة رواة ثقات.

الفرع الثاني: حكم رواية إسماعيل بن أبي خالد:

الثابت عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم الزبير بن العوام رضي الله عنه هو الرواية الموقوفة، وهي صحيحة الإسناد رواتها ثقات، قال البوصيري عن الموقوف:

((رواه مسدد والنسائي في الكبرى، وَرُوَاتُهُ ثِقَاتٌ))[1].

أما المرفوعة فضعيفة لضعف رواتها، ولمخالفتهم من هم أكثر عدداً وأوثق ضبطاً.

وقد تظافرت أقوال العلماء في تبيين عدم صحة الرواية المرفوعة، وأن الرواية الموقوفة عن هي المحفوظة:

١- قال الدارقطني:

((حَديث يَرويه إِسحاق بن إِسماعيل الطَّالْقاني، عَن ابن فُضيل، عَن إِسماعيل، عَن قَيس، عَن الزُّبير مَرفُوعًا إِلَى النَّبي صلَى الله عَليه وسلَم، **ولَم يُتابَع على رَفعه.**

ورَواه شُعبة، وزُهَير، ويَحيَى القَطان، وهُشيم، وعَلي بن مُسهِر، وابن عُيينة، وأَبو مُعاوية، وعَبدَة، ومُحمد بن يَزيد، عَن إِسماعيل، عَن قَيس، عَن الزُّبير **مَوقوفًا، وهو الصَّحيحُ**))[2].

٢- قال الخطيب البغدادي بعد أن ذكر رواية عبد الغفار بن داود البخاري عن ابن المبارك المرفوعة:

((هكذا رواه عن ابن المبارك عن ابن أبي خالد مرفوعا ولا يثبت رفعه **والمحفوظ موقوف**))[3].

٣- قال ابن الجوزي:

((هَذَا حَدِيثٌ **لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))[4].

---

[1] إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/ ٤٤٤).

[2] علل الدارقطني (٢/ ١٥٣).

[3] المتفق والمفترق (٣/ ١٥٨٠).

[4] العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٣٣٨).

٤- قال الألباني:

((ومما لا شك فيه أن اجتماع هؤلاء الثقات على رواية الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد موقوفا، مما يحمل على الاطمئنان أن **رفعه وهم** من إسحاق بن إسماعيل أو شيخه محمد بن فضيل))[١].

المطلب الثاني: حديث عبد الله بن عمر:

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ حَدِيثَ الْغَارِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَبِيئَةٌ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ فَلْيَفْعَلْ».

الفرع الأول: التخريج:

تفرد بإخراجه -فيما أعلم- القضاعي[٢] صاحب مسند الشهاب، فرواه عن رِفَاعَةَ بْنِ عُمَرَ الْأَمِينِ الْكَاتِبِ [لم أعرفه]، عن أبي بكر البصري أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ [لم أعرفه]، ورواه أبو بكر البصري هذا من طريقين:

- الأول: عن يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ [وهو ثقة حافظ[٣]]، عن سَلْمِ بْنِ جُنَادَةَ السُّوَائِيّ [وهو ثقة[٤]]، عن أبيه: جُنَادَةَ السُّوَائِيّ [وهو ضعيف[٥]].
- الثاني: عن أَبِي اللَّيْثِ الْفَرَائِضِيّ [وهو ثقة[٦]]، عن الْوَلِيد بْنِ شُجَاعٍ السَّكُونِيُّ [وهو ثقة تكلم فيه بعضهم[٧]]، عن عَلِيّ بْنِ مُسْهِرٍ [وهو ثقة[٨]].

كلاهما [جنادة وابن مسهر] عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

[١] سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٣٩٩).

[٢] مسند الشهاب القضاعي (٤٣٤).

[٣] تاريخ بغداد (١٦/ ٣٤١)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٤/ ٣٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٠١).

[٤] تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ٣٣٩)، تاريخ الإسلام (٦/ ٩٣)، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي(٥/ ٤٢٦).

[٥] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٥١٥)ـ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ١٣٥)، تاريخ الإسلام (٤/ ٨٢٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ١١٧)، تقريب التهذيب (ص: ١٤٢)، تحرير تقريب التهذيب (١/ ٢٢٣).

[٦] سؤالات السلمي للدارقطني (٣٥٤)، تاريخ بغداد (١٥/ ٤٠٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٦٥).

[٧] الثقات للعجلي ط الدار (٢/ ٣٤٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٧)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص: ٢٤٦)، تاريخ بغداد (١٥/ ٦١٥)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣/ ١٤١)، تهذيب الكمال (٣١/ ٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ٥٨٢).

[٨] الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٣٨٨)، تهذيب الكمال (٢١/ ١٣٥)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨٤)، تقريب التهذيب (ص: ٤٠٥).

الفرع الثاني: حكم الرواية من هذا الوجه:

لم أجد من تكلم عن هذا الطريق بتصحيح أو تضعيف من العلماء إلا تصحيح العلامة الألباني رحمه الله للحديث بأكمله لأجل هذين الطريقين اللذين تفرد بإخراجهما القضاعي في مسند الشهاب، فقال رحمه الله:

((لكني وجدت للحديث شاهدا مرفوعا، أخرجه القضاعي في " مسند الشهاب " من طريق سلم بن جنادة السُّوَائِيّ قال: أخبرنا أبي، ومن طريق علي بن مسهر كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به مرفوعا.

قلت: **وهذا إسناد صحيح من الطريق الثانية طريق ابن مسهر، والطريق الأولى شاهد لها، فثبت الحديث مرفوعا**، والحمد لله أولا وآخرا))[1].

والراجح أن الحديث لا يثبت حتى من طريق القضاعي، وذلك للأسباب التالية:

- السبب الأول:

أن شيخ القضاعي وشيخ شيخه لا يعرفان، ولم أجد من ترجم لهما.

- السبب الثاني:

أن الذي تفرد بإخراجها هو القضاعي في مسنده، وهذا التفرد من بين سائر كتب السنة المشهورة قرينة على عدم صحتها من ثلاثة أوجه:

- أن عدم إخراج الرواية في دواوين السنة المشهورة هو مظنة العلة والخطأ فيها[2]، وهذه الرواية لم تُخرج إلا في كتاب القضاعي.
- تأخر الطبقة الزمنية للمتفرد مظنة العلة[3]، والقضاعي توفي سنة (٤٥٤هـ).
- أن الكتاب اشتهر باحتوائه الضعيف من الأحاديث.

- السبب الثالث:

أن حديث الغار روي عن ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين وغيرهما، ولم يذكر أحد من الرواة عنه هذه الزيادة، وهؤلاء الرواة هم:

---

[1] سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٣٩٩).

[2] انظر: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٩٩)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (١/ ١٧٢)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٣/ ٢٧٦)، نصب الراية (١/ ٣٥٥)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٢٤).

[3] انظر: تفرد الثقة بالحديث للدكتور إبراهيم اللاحم، مجلة الحكمة في عددها (٢٤)، منهج الإمام البخاري (ص: ٢٢٧)، الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص: ٤٥)، أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء (ص: ٩٣)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ١٣٤).

- نافع[1].
- سالم[2].
- عبيد الله بن عمر [الذي نقل عنه القضاعي هذه الرواية]، ورواه عنه:
  - علي بن مسهر[3] [الذي صحح الإمام الألباني الحديث لروايته]، قد خرج روايته البخاري في الصحيح بدون تلك الزيادة.
  - سلم بن جنادة، عن أبيه[4].

قال البزار: ((وحديث عبيد الله بن عمر لا نعلم رواه إلا علي بن مسهر وجنادة بن سلم))[5] ولم يذكر البزار تلك الزيادة.

- السبب الرابع:

أن حديث الغار قد روي[6] عن ابن عمر رضي الله عنهما وفيه زيادة: ((**من استطاع منكم أن يكون** مثل صاحب فرق الأرز فليكن مثله)).

فالأظهر أنه قد اشتبه على القضاعي أو أحد رواته هذا اللفظ بلفظ رواية من استطاع منكم أن يكون له خبيئة ... الخ.

لأجل ما سبق يتبين أن نسبة الحديث لابن عمر رضي الله عنه إنما هي وهم وخطأ.

الخلاصة في حكم الحديث بمجموع الطريقين:

الحديث لا يثبت مرفوعاً من أي طريق، وأما الرواية الموقوفة على الزبير رضي الله عنها فصحيحة الإسناد.

---

[1] صحيح البخاري (٢٢١٥ و ٢٣٣٣ و ٥٩٧٤)، صحيح مسلم (٢٧٤٣)، النسائي في الكبرى (١١٨٢٦).

[2] صحيح البخاري (٢٢٧٢)

[3] مسند أحمد (٥٩٧٣)، صحيح البخاري (٣٤٦٥)

[4] مسند البزار (٥٧٦٠).

[5] مسند البزار (١٢/ ١٥٩).

[6] رواه أحمد (٥٩٧٣) وأبو داود (٣٣٨٧) وغيرهما.

المبحث الثاني: نماذج مما نُقل من عمل السلف والعلماء بمضمون هذا الحديث

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

حكى الإمام الْأَوْزَاعِيُّ رحمه الله:

((أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ خَرَجَ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ فَرَأَهُ طَلْحَةُ، فَذَهَبَ عُمَرُ فَدَخَلَ بَيْتًا ثُمَّ دَخَلَ بَيْتًا آخَرَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ طَلْحَةُ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْبَيْتِ فَإِذَا بِعَجُوزٍ عَمْيَاءَ مُقْعَدَة، فَقَالَ لَهَا: مَا بَالُ هَذَا الرَّجُلِ يَأْتِيك؟ قَالَتْ: إِنَّهُ يَتَعَاهَدُنِي مُنْذُ كَذَا وَكَذَا، يَأْتِينِي بِمَا يُصْلِحُنِي، وَيُخْرِجُ عَنِّي الْأَذَى، فَقَالَ طَلْحَةُ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا طَلْحَةُ أَعَثَرَاتِ عُمَرَ تَتَبَّعُ؟»))[1].

بلال رضي الله عنه

عن أبي هُرَيْرَةَ[2]، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِبِلال: حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ؟

قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ.

قال المهلب شارح البخاري:

((فيه دليل أن الله يعظم المجازاة على ما ستر العبد بينه وبين ربه مما لا يطلع عليه أحد، ولذلك استحب العلماء أن يكون بين العبد وبين ربه خبيئة عمل من الطاعة يدخرها لنفسه عند ربه، ويدل أنها كانت خبيئة بين بلال وبين ربه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرفها حتى سأله عنها))[3].

أبو موسى الأشعري رضي الله عنه

عنْ أَبِي بُرْدَةَ[4] عنْ أَبِي مُوسى رَضِي الله تَعَالَى عنهُ قَالَ خرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي غَزَاةٍ ونَحْنُ فِي ستَّة نفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِبُهُ فنَقِبَتْ أَقْدَامُنَا ونَقِبَتْ قَدَمَايَ وسَقَطَتْ أَظْفَارِي وكُنَّا نَلُفُّ علَى أَرجُلنَا الخرَقَ فسُمِّيَتْ غَزْوَةَ ذَات الرِّقَاعِ لمَا كُنَّا نَعْصِبُ منَ الخرَقِ علَى أَرْجُلنَا وحَدَّثَ أَبُو مُوسى بِهاذَا الحَدِيثِ ثُمَّ كَرِهَ ذَاكَ قَالَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ بِأَنْ أَذْكُرَهُ **كأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ.**

---

[1] حلية الأولياء (١/ ٤٨).

[2] صحيح البخاري (١١٦).

[3] شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١٤٣).

[4] صحيح البخاري (٤١٢٨).

قال ابن حجر:

((قَوْلُهُ كَرِهَ ذَلِكَ أَيْ لَمَّا خَافَ مِنْ تَزْكِيَةِ نَفْسِهِ قَوْلُهُ كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٍ مِن عمله أفشاه وَذَلِكَ أَنَّ كِتْمَانَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ أَفْضَلُ مِنْ إِظْهَارِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ كَمَنْ يَكُونُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ فِي رِوَايَةٍ مُنْقَطِعَةٍ قَالَ وَاللهِ يُجزئ بِهِ))[1].

وقال العيني:

((قَوْله: (كَأَنَّهُ كره) إِلَخ. وَذَلِكَ لِأَن كتمان الْعَمَل الصَّالح أفضل من إِظْهَاره إِلاَّ لوُجُود مصلحَة تَقْتَضِي ذَلِك. قَالَ الله تَعَالَى: {وَإِن تخفوها وتؤتوها الْفُقَرَاء فَهُوَ خير لكم}))[2].

زين العابدين علي بن الحسين (٩٣هـ)

عن محمد بن إسحاق: ((كان ناس من أهل المدينة يعيشون، لا يدرون من أين كان معاشهم، فلما مات علي بن الحسين فقدوا ذلك الذي كانوا يؤتون بالليل))[3].

وعن عمرو بن ثابت: ((لما مات علي بن الحسين، وجدوا بظهره أثراً مما كان ينقل الجرب بالليل إلى منازل الأرامل))[4].

وذكر ابن عائشة قال: قال أبي: ((سمعت أهل المدينة يقولون: ما فقدنا صدقة السّر حتى مات عليّ بن الحسين))[5].

قال الذهبي: ((لهذا كان يبخل، فإنه ينفق سرا، ويظن أهله أنه يجمع الدراهم))[6].

أيوب السختياني (١٣١هـ):

قال سلَّام: ((كان أيوب السختياني يقوم اللّيل كلّه، ويخفي ذلك، فإذا كان عند الصّبح رفع صوته، كأنّه قام تلك السّاعة))[7].

---

[1] فتح الباري لابن حجر (٧/ ٤٢١).

[2] عمدة القاري (١٧/ ١٩٦).

[3] الزهد لأحمد بن حنبل (ص: ١٣٧)،

[4] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/ ١٣٦)، شعب الإيمان (٥/ ١١٧).

[5] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/ ١٣٦).

[6] سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٩٤).

[7] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣/ ٨).

داود بن أبي هند (١٤٠هـ)

قال الفلاس، سمعت ابن أبي عدي يقول: ((صام داود بن أبي هند أربعين سنة لا يعلم به أهله، كان خزازاً[١] يحمل معه غذائه فيتصدق به في الطريق))[٢].

عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)

ذُكِر ابن المبارك عند الإمام أحمد– رحمهم الله جميعًا – فقال الإمام أحمد: «ما رفع الله ابن المبارك إلا بخبيئة كانت له»[٣].

قال عبدة بن سليمان الْمَرْوَزِيّ: ((كنا في سرية مع عبد اللَّه بن المبارك في بلاد الروم، فصادفنا العدو، فلما التقى الصفان خرج رجل من العدو فدعا إلى البراز، فخرج إليه رجل فقتله، ثم آخر فقتله، ثم دعا إلى البراز، فخرج إليه رَجُل، فطارده ساعة، فطعنه فقتله، فازدحم إليه الناس، فكنت فيمن ازدحم إليه، فإذا هو يلثم وجهه بكمه، فأخذت بطرف كمه فمددته فإذا هو عبد اللَّه بن المبارك، فَقَالَ: وأنت يا أبا عمرو مِمن يشنع علينا))[٤].

قال محمد بن عيسى:((كان ابن المبارك كثير الاختلاف إلى طرسوس ، وكان ينزل الرقة في خان ، فكان شاب يختلف إليه ، ويقوم بحوائجه ، ويسمع منه الحديث ، فقدم عبد الله مرة ، فلم يره ، فخرج في النفير مستعجلا ، فلما رجع ، سأل عن الشاب ، فقال : محبوس على عشرة آلاف درهم ، فاستدل على الغريم ، ووزن له عشرة آلاف ، وحلفه ألا يخبر أحدا ما عاش ، فأخرج الرجل ، وسرى ابن المبارك ، فلحقه الفتى على مرحلتين من الرقة ، فقال لي : يا فتى ، أين كنت ؟ لم أرك . قال : يا أبا عبد الرحمن كنت محبوسا بدين . قال : وكيف خلصت ؟ قال : جاء رجل ، فقضى ديني ، ولم أدر، قال : فاحمد الله، ولم يعلم الرجل إلا بعد موت عبد الله))[٥].

وقال ابْنُ عَائِشَةَ: ((قَدِمَ عَبْدُ اللَّه بْنُ الْمُبَارَكِ هَمَذَانَ حَاجًّا فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ فَفَقَدَ رَجُلا مِنْ إِخْوَانِه فَكَرِهَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ على رؤوس النَّاسِ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَكُونَ أَحْدَثَ حَدَثًا فَيَهْتِكَهُ فَلَمَّا تَفَرَّقُوا عَنْهُ سَأَلَ رَجُلا مَا فَعَلَ فلان قال محبوس قال قَالَ بِجِنَايَةٍ أَوْ بِدَيْنٍ

---

[١] الخزاز: صانع الخز أو بائعه، والخَزُّ من الثياب : ما يُنْسَجُ من صوفٍ وإبْرَيْسَمٍ.

[٢] تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧/ ١٢٩)،

[٣] صفة الصفوة (٢/ ٣٣٠).

[٤] تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٦).

[٥] تاريخ بغداد (١١/ ٣٩٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٢/ ٤٥٥).

قَالَ بَلْ بِدَيْنٍ فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ فَدَعَا وَكِيلا لَهُ فَقَالَ اذْهَبْ فَاقْضِ عَنْ فُلانٍ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ وَلا تُعْلِمْهُمْ مَنْ قَضَى عَنْهُ فَقَضَى عَنْهُ عَشْرَةَ آلاف دِرْهَمٍ وَخَرَجَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فَبَلَغَ الرَّجُلَ قُدُومَهُ فَاسْتَقْبَلَهُ فِي بَعْضِ الْمَنَازِلِ فَقَالَ لَهُ أَيْنَ كُنْتَ وَكَيْفَ كَانَ حَالُكَ فَقَالَ كُنْتُ مَحْبُوسًا بِدَيْنٍ عَلَيَّ قَالَ فَمَا حَالُكَ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ حَتَّى قَضَى عَنِّي فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يُعْلِمْهُ أَنَّهُ الَّذِي قَضَى عَنْهُ)) [1].

عبد الرحمن السعدي (١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م)

يقول محمد ابن الشيخ عبد الرحمن السعدي: ((روى الأخ عبدالرحمن بن سليمان بن عبدالرحمن البسام قائلاً: في يوم من الأيام المطيرة الباردة وأنا في العاشرة من عمري كنت ذاهباً إلى صلاة الظهر، فشاهدت أمامي الشيخَ عبدَالرحمنِ السعديَّ وجماعةُ المسجدِ قد صعدوا إلى سطح المسجد؛ لأن الشمس قد طلعت، فصعدوا؛ كي يستدفؤوا تحت حرارة الشمس.

وأثناء صعود الشيخ للسطح من أجل الصلاة بالناس أبصر أحدَ الفقراء وقد جمع بدنه بيديه وهو ينتفض من شدة البرد؛ فرجع الشيخ درجات؛ كي لا يراه أحد من الناس، وخلع بشته (عباءته)، وخلع ثوبه العلوي، وكان من عادة بعض الناس في ذلك الوقت أن يلبس في الشتاء ثوبين، وقام بلف الثوب ثم لبس عباءته، وصعد الدرج مرة أخرى، وقابل الفقير، وأعطاه الثوب؛ فتبلجت أسارير الفقير، وصلى الشيخ بالجماعة، ولم يلحظ أحد شيئاً مما حصل إلا أنا دون علم الشيخ برؤيتي لما حصل؛ فتعجبت من ذلك الفعل، ولا زال عالقاً في ذهني)) [2].

[1] الزيادات في كتاب الجود والسخاء للطبراني (ص: ٢٨٤)

[2] تراجم لتسعة من الأعلام (ص: ٣٣٣).

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

النتائج:

في ختام هذا البحث أود ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها منها:

١- رجحت الدراسة عدم صحة الحديث مرفوعاً من رواية الزبير بن العوام رضي الله عنه.

٢- وضحت الدراسة أن الذي صح إسناده عن الزبير بن العوام رضي الله عنه هو الرواية الموقوفة فقط.

٣- وضحت الدراسة عدم ثبوت الرواية من طريق عبيد الله، عن ابن عمر رضي الله عنه، لأنها مجرد وهم وخطأ من بعض الرواة.

٤- بينت الدراسة وجود نصوص شرعية أخرى تقوم مقام هذا الحديث.

٥- بينت الدراسة أن للسلف والعلماء نماذج في الحرص على كتمان العمل الصالح وإخفائه.

التوصيات:

١- التنبه إلى أن تعدد طرق الحديث لا يدل على صحته بالضرورة.

٢- التوقف في تصحيح الأحاديث التي ينفرد بإخراجها القضاعي ونحوه دون سائر كتب ودواوين السنة المشهورة، ولو جاءت بأسانيد ظاهرها الصحة، لأنها غالباً ستكون فيها علة من العلل.

٣- أنصح بعمل المزيد من الدراسات التحليلية التي تتناول حديثاً واحداً مع التوسع في بحثه من كافة الجوانب المتعلقة به رواية ودراية.

المراجع والمصادر

١-الأموال، ابن زنجويه، حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢-تاريخ بغداد، الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

٣-التاريخ الكبير، للبخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، تحقيق: محمد عبد المعيد خان.

٤-تاريخ الإسلام، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: د.بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣ م.

٥-تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١ ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦

٦- التمهيد، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.

٧-تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١ ، ١٣٢٦هـ.

٨-تهذيب الكمال، المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

٩- الثقات، ابن حبان، محمد بن حبان، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط ١، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣

١٠- الثقات، العجلي، أحمد بن عبد الله، عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥ - ١٩٨٥

١١-سؤالات البرقاني للدارقطني، البرقاني، أحمد بن غالب، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، تحقيق: كتب خانه جميلي، لاهور، ط ١، ١٤٠٤هـ .

١٢-سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، محمد ناصر الدين، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، جـ ١ - ٤: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، جـ ٦: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، جـ ٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٣-سنن الترمذي، الترمذي، محمد بن عيسى، المحقق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.

١٤-سنن الدارقطني، الدارقطني، علي بن عمر، حققه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٥-سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت (د.ط)، (د.ت).

١٦- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، محمد بن يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت).

١٧-سنن النسائي، النسائي، أحمد بن شعيب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٨-السنن الكبير، البيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٩-صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٢٠-صحيح ابن حبان، ابن حبان، محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ ، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.

٢١-صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط ٣ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٢٢- صحيح مسلم، مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٣-الطبقات الكبرى، ابن سعد، محمد بن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١ ، ١٩٦٨ م.

٢٤- علل الحديث، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد – د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٢٥- فتح الباري، ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ .

٢٦- المستدرك على الصحيحين، الحاكم، محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ – ١٩٩٠

٢٧- المسند، ابن حنبل، أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١ ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٨- مسند الشهاب، القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦.

٢٩- المصنف، ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط ١ ، ١٤٠٩.

٣٠- المصنف، عبد الرزاق، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي – بيروت، ط ٢، ١٤٠٣.

٣١- النهاية في غريب الحديث والأثر، الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م